

M.A. LIBRARY, A.M.U.

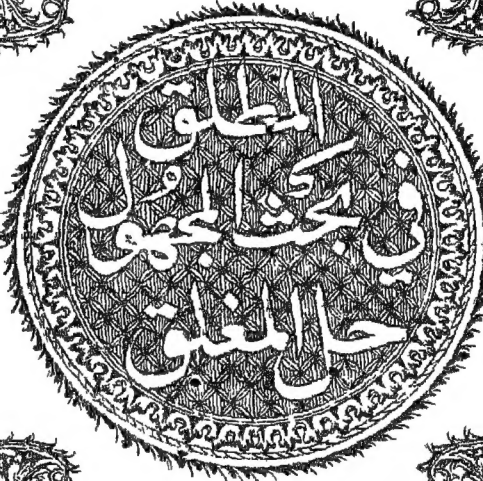


AR12689

۲۵۳

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ

بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى وَبِإِذْنِ الْمَلِكِ الْمُتَعَالِ وَبِإِذْنِ الْمَلِكِ الْمُتَعَالِ وَبِإِذْنِ الْمَلِكِ الْمُتَعَالِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِإِذْنِ الْمَلِكِ الْمُتَعَالِ وَبِإِذْنِ الْمَلِكِ الْمُتَعَالِ وَبِإِذْنِ الْمَلِكِ الْمُتَعَالِ

مَطْبَعَةُ نَظَّارٍ وَكَانِبُورِ
دَرْجِي نَظَّارٍ وَكَانِبُورِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سبحانك اللهم ومحمدك تعاليت عن الجحيم والزوال استأثرتك ان تصلي على رسولاك المقدمين الضلال
 وعلى اله وصحبه المترفين من حضيض الجهل الى ذروة الكمال وبعد فيقول عبد الرأجي عفوذا ابو الحسن
 الكندي محمد بن عبد الله بن الانصاري بن الرحوم سراج المحققين خلاصة المتقدمين قدوة المتأخرين
 زبدة المدققين مولانا حافظ الحاج محمد بن عبد الحليم بن خاله الله جئات النصير هدية رسالة لطيفة
 مشتملة على فوائد نفيسة مسماة **بحل المغلق في بحث الجحول المطبق** القتر الحين
 قراءة المذكي الموقر المولوي حافظ انوار الله بن المولوي شجاع الدين الكندي ابا دي علي شجر السلم
 لولا تاج محمد حسن الاكوي وشجره للقاضي محمد مبارك الكوفي فاموني ووصولها لطيف مقام الشك الوارد
 على قوائم الجحول المطبق يتنغم عليه الحكم المذكي في مبدأ تصورات السلم ذكرتها فيها نقارير الشبهة
 وارجى بها عما ذكره اصحاب الفن في اسفارهم واستنبطته بقرينة بحثي بحيث يحل ما في الشرحين مع
 زيادات لطيفة تشتمل الاذنين راجيا من الله تعالى ان يمنني من كل خطأ وشين فاقول قال صاحب السلم
 قد مرنا التصورات ضعفا لنقد ما طبعها فان الجحول المطبق يعتنق عليه الحكوقيل فيه حكم فهو كذب انتهى
 وصاحبه انه انما قد مر بحث التصورات على بحث التصديقات في الذكر لتقدم التصورات عليها بالطبع
 وهو عبارة عن تقدم المحتاج اليه على المحتاج فان ما لم يعلم بوجه من الوجوه يستمر عليه حكمه واختلف
 بتبرير كلامه في تقرير مراديه فليس من هو بضعف عن الصحاب في كل باب الكذب بقوله اي يناف لما قلتم
 في الاستدلال ولا يخفى انه مخالف لما دل عليه السياق الكلامي والشارح الجوهري ابراهيم خديجة

مجهول عن التقرير مجهول في التصور وليشمل هذا المفهوم ويقدر انه عنوان اماهية ما وان كانت مجهولة على
 الاطلاق وغير متمثلة في ذهن ما من الاذهان فلاخبار عنه على سبيل الاستغناء المحل غير شي فكان مفهوم
 المعلوم المطلق انما يتوجه اليه في نفسه صفة الحكم وامتناع الحكم انما يتوجه اليه باعتبار الانطباق على
 ما يقدر انه مجهول انما هي كلامه ملخصا وفيه ان معنى الايراد على كون القضية المذكورة بنية وحاصل
 الى انها تصدق بنية مع عدم الموضوع واختيار انها غير بنية ليس جوابا عنه هل هو سلوك على مسلك
 اخر وهل هذا الاكل اجاب المحقق الثاني في حواشي شرح التمهيد عن الايراد الوارد على قولهم العلم من مقولة الكيف
 باختياره ليس من مقولة الكيف حقيقة والمحقق الثاني عن الايراد الوارد على كون الصورة العلمية علما
 باختياره ان العلم حقيقة هو الحالة الادراكية لا الصورة العلمية فان هذا كله سلوك على مسلك اخر لا دفع
 لما يرد على المجهول كما لا يخفى ومنها ان المعلوم عليه في القضية المذكورة في الحقيقة هو الحكم والحكوم به
 الامتناع فينفق منه قضية الحكم على المجهول المطلق ممتنع وهذا مما لا اشكال في صدقه لو جازي الموضوع
 لا يقال لما صدق قولنا الحكم على المجهول المطلق ممتنع صدق قولنا المجهول المطلق ممتنع عليه الحكم فيعود
 الاشكال لا نقول الحكم قد تعين للموضوعية سواء كان متقدما او مؤخر القول ان ابن زيد كاتب وزيدانية كاتب
 فان الموضوع في كليهما حقيقة هو ابن زيد ومبناه على افادة المحقق الثاني في حواشي شرح الرسالة الشمسية ان الحكم
 في القضية الكلية الموجبة انما هو باتحاد الموضوع والمجهول وهذا وان كان مستلزما لاتحاد المجهول بالموضوع
 لكنه لا ينافيه بحسب المفهوم فالموضوع هو ما حكم باتحاده مع امر اخر وذلك الامر هو المجهول سواء قدم او اخر
 الا ترى انك اذا قلت زيد قائم فالموضوع زيد واذا قلت القاسم زيد والقاسم لا يتبدل بالموضوع
 فالفرق بين الموضوع والمجهول ليس بحجج التقديم والتاخر في الملاحظة بل بانه وضع لان يحكم بشيء عليه او محل على
 اخر ثم انما يتعين هذا الفرق البتة فيجعل كل ما تقدم مبتدا وكل ما تاخر خبرا عند وجود الشرائط
 فيقولون في القاسم زيد ان القاسم مبتدا وزيد خبره واما اهل صناعة الميزان فانما يعتبر من المتعاني فما وضع
 لان محل عليه شيء موضوع عندهم وان تاخر ما محل على شيء محمول عندهم وان تقدم نعم لو كان الحكم في الكلية بالاتحاد
 بين الموضوع والمجهول من غير تعيين المتخير والمتجه معهما يتصور الفرق بينهما الا بالتقدم والتاخر المحكي بالقضية
 وعكسها في كان المنفصلة العنادية لما كان معناها المعاندة بين الجنين لم يعتبر لها عكس عندهم لا بحسب
 وضع الطرفين وترتيبهما وبالحكمة في الموضوع والمجهول عندهم في الكلية متعينان بالطبع ان كل ما يقدم يكون
 موضوعا ومن ههنا نلخص ضعف ما افكره الصدوق الشيرازي في حواشي شرح الرسالة ايضا من ان القضية التي
 تدل على اتحاد الامرين وان هذا لا يثبت بان احد جزميها عن الاخر بحسب الطبع لان اتحاد امر مع امر اخر
 مستلزم لاتحاده معه فانهما يقدم في التصور حال الحكم ان هو الموضوع عند المنطقين كما ان اجتماع المنفصلين
 للمرتبين بحسب الطبع كان المقدم هو المتقدم انتهى كلامه اذ اتهم ذلك هذا فيقول الحكم وان جعل جزميا

لما لا يقال ان
 التمهيد في ١٢٣
 من سلك

٤٢
 في حواشي التمهيد
 في ١٢٣

في حواشي التمهيد
 في ١٢٣

٤٢
 في حواشي التمهيد
 في ١٢٣

من الجول في القضية المذكورة لكن في الحقيقة موضوعه فلا يضر لو لم يوجد ما صدق عليه كجول المطلق
 يا حفظ هذا التحقيق لك لا تجد من غيري كذا يخفى عليك ما في هذا الجواب من السخافة فان امتناع
 الحكم لا شك انه مفهوماً من المفهومات وكل شيء اذا نسب الي شيء كان يصدر عليه بالاجاب
 او بالسلب من المعلوم ان السلب غير صادق فيصدق الايجاب فيجوز الاشكال ولا يفيد حديث الخضر
 والحلي بالطبع فاحسن التدبر لكي يظهر لك حقيقة الحال ومنها ما ذكره صاحب سلم العلوم في تصحيح
 بقوله مفهوم الجول معلوم بالذات ومجهول مطلق بالعرض فالحكم وسلبه باعتبارين انتهى وفصله في
 تصديقهاته ومبناه على ما اختاره المتقدمون من ان الحكم في القضايا المحصورة على الطبيعة الحاصلة
 في الذهن بالذات لا على الافراد الحاصلة بالعرض بتبعية حصول الطبيعة فيه ومال اليه المحقق جلال الدين
 الدواني في حواشي شرح التجر يد وحواشي التهذيب ألفاضل مدين اجاب الباعنوي الشيرازي وشهيق
 الصناعة السيد باقر امداد الشيرازي والسيد الزاهد الهروي وغيرهم وتوضيح ذلك على ما ذكره في
 اسفارهم ان الحكم على الشيء فرع الحصول بالذات والحاصل بالذات في الذهن انما هو الطبيعة لا الافراد
 فانها حاصلة بالعرض نعم هي ملتفت اليها بالذات هو الطبيعة ملتفت اليها بالعرض فالافراد كما انها
 معلومة بالعرض فكذلك الحكم عليها بالعرض ايضا فالحكم في القضايا اسوى الشخصية ليس الا على الطبيعة
 لكن في المراجعة عليها بلا اعتبار حيثية زائدة وفي الطبيعة من حيث الوحدة الذهنية وفي المحصورة من حيث
 انحصارها لا لانطباق على الافراد وبهذا لا يطابق يسرى الحكم الى الافراد ويصلح لدخول السوف علياً وقالوا
 في تنقيح ذلك انه ان ما صدق عليه الوجه يوجد في الخارج على وجهين احدهما على نحو يتجزع مع ذلك الوجه
 بالعرض يسير انزاعه منه كما افترض ان زيد اكتب وثانية ما قد يخذل دون ذلك الاتحاد كما لا يمكن كما تبين ذلك
 الطبيعة وقد توخى في الذهن على وجه تنطبق على الافراد وتحدد معها اتحادا ذاتيا او عرضيا وهو هذا الاعتبار
 موضوع القضية المحصورة وقد توخى في هذا المعنى وهو هذا الاعتبار موضوع القضية المحصورة والطبيعة مع
 اعتبار حيثية زائدة او بدونها او دونها عليهم اولاً ان لا نسلم انه لا بد في الحكم من كون الحكم عليه حاصلاً بالذات
 لا يجوز ان يكفي كونه ملتفتاً اليه بالذات والملتفت اليه بالذات ليس الا الافراد في الحكم عليه
 الا ترى ان الوضع العام والموضوع له الخاص كما في اسماء الاشارات فان المعلوم بالوجه هو الموضوع حقيقة
 كونه ملتفتاً اليه بالذات واجيب عنه بنوعين احدهما بطريق المنع وهو ان لا نسلم انه لا بد في الحكم عليه
 كونه ملتفتاً اليه بالذات وثانية ما اورد المحقق الهروي في حواشيه حاشية التهذيب الجلالية بطريق
 على بقوله الوجه متعلق بالافراد لكن لا مطلقاً بل من حيث انها متجهة مع الطبيعة فيكون نفس الطبيعة
 من حيث الخصوصية والمتعلق متعلق الوجه والقصد قال المحشى المحقق في الحاشية القديمة على
 شرح التجر يد معنى نفى الشيء بالشيء ان يكون هو سنة سنة متشاكلان للذهن والوجه ان لا يكون

فانما هو الموضوع
 فيكون الموضوع

فانما هو الموضوع
 فيكون الموضوع

امتداعه والحكم عليه لا امتناع في القضية المذكورة هو ما صدق عليه المجهول المطلق بالاعتبار لا في امتداع الحكم عليه لا اعتبارا له
 فلا امتناع في أو در عليه المحقق الذي في حواشيه بل في فرق بين العلم بالوجود وبين علم الشيء بوجهه ومنشأ صحة الحكم إنما هو
 المعلومية من وجه معلومية الوجه فأي فائدة في قوله والمجهولية أمر معلوم وقال معاصرة الصدر الشيرازي
 في حواشيه الجدل في المتعلقة بحواشي شرح المطالع الشريفة وأقول يشكل بذلك أيضا ما ادعاه الشارح من
 ان المجهول المطلق باعتبار ذاته موضوع للمجهولية محكوم عليه إذ غاية ما لم من ذلك ان يكون وصف
 المجهولية معلوما وهو غير مستلزم لكون الذات معلومة بهذا الوصف والمطلوب هذا لا ذاك وحده على
 ما حققناه من ان العلم بوجود الشيء هو العلم بالشيء من حيث انه عينه ومتحد معه لانه متى كان الوجه معلوما
 كان الشيء من تلك الحثية معلوما وهذا كاف في معلوميةه وإنما على ما ذهب اليه الشارح وتبعه العلامة
 الشريفة من ان العلم بوجود الشيء لا يستلزم العلم بالشيء فيمكن ان يتكلف ويقال لللام في قول الشارح
 والمجهولية من معلوم للعهد والمعهود هو المجهولية للموصوف به الشيء في قوله المجهول المطلق شيء موضوع
 بالمجهولية فيكون الحثية معتبرة مكانه قال المجهولية للموصوف بها الشيء أمر معلوم من حيث هو كذلك وهو
 مستلزم للعلم بالشيء انتهى كلامه أقول كل من وجهي الحل باطل أما الأول فلان علم الشيء عبارة عن حصول
 صوته في العقل من حيث انه صوته لا مطلقا ولا يلزم ان يكون العلم بمفهوم الشيء علما بجميع الاشياء
 والزم انه بعيد فالعلم بوجود الشيء كوصف المجهولية من غير ان يعتبر كونه علما به ليس علما بالشيء وهذا
 هو التحقيق الحقيقي بالقبول وما ذكر في اثبات ما ادعاه كله مما لا ينبغي ان يصنع اليه وليس هذا موضع
 تفصيله وإنما الاشارة فلا يوقف على حصول مفهوم المجهولية من حيث انه وصف للشيء أي ما صدق عليه
 فلو فرضنا ان احدا تصوف نفس مفهومه من غير كحاظ هذه الحثية وتكرار هذه القضية يعنى الاشكال التوافيق
 فانه حقيق به وقد يقرر اصل الشبهة بوجه آخر بعضها تدفع بالاجابة المذكورة وبعضها اجوبة مختصة
 فمنها ما في الاطالع المحكوم عليه هذه القضية ان كان محمولا مطلقا فهو تناقض وكذب وان كان معلوما
 وكل معلوم من وجه يمكن الحكم عليه فهو كذب ايضا وتحريه ان الحكم على الشيء لو استندى تصوف المحكوم عليه
 لصدق قولنا كل مجهول مطلق يمتنع عليه الحكم والتالي كاذب ببيان الشريعة انه لو صدق كل محكوم عليه
 معلوم باعتباره بالاضطرار لا شكس يعكس القيقض في قولنا كل ما ليس بمعلوم باعتباره ما لا يكون محكوما عليه بالاضطرار
 وهو معنى قولنا كل مجهول مطلق يمتنع عليه الحكم وبيان كذب التالي ان المحكوم عليه إما ان يكون مطلقا
 او معلوما على الاول يلزم الحكم على المجهول المطلق فيصدق قولنا بعض المجهول المطلق لا يمتنع عليه الحكم
 وقد فرضنا ان كل مجهول مطلق يمتنع عليه الحكم فيلزم التناقض وعلى الثاني يظهر من قولنا كل معلوم ولو بوجه
 يصح الحكم عليه قياسا من غير هكذا المحكوم عليه في هذه القضية معلوم وكل ما هو كذلك فهو مما لا يمتنع
 عليه الحكم فينتج لقولنا المحكوم عليه في هذه القضية يصح الحكم عليه وقد كان يمتنع عليه الحكم فيكون مستلزما

الحكم على المجهول المطلق

الشيء المجهول

الحكم على المجهول المطلق

وهذا الخبر يظهر لك سر اختيار صاحب المطالع المتناقض والكذب في الاول والاقتضار على الكذب في الثاني
وهو ان اللازم في الشق الاول ان بعض الجهل المطلق لا يشترط عليه الحكم وهو موافق لتساوي الطرفين
ومخالفة له في الحيف فيلزم التناقض حقيقة مع الكذب واللازم من الثاني ان الحكم عليه في هذه القضية
يعم الحكم عليه وهو مخالف للثاني في الموضوع والمحمول فلا ينافيه نعم يستلزم كذباً في شرح المطالع
اقول لو ابقى على ذكر التناقض في الشقين او اورد مع الكذب فيما كان اول فان التناقض كما يكون بين
القضايا لئلا يكون بين المفردات ايضاً فهنا وان لم يلزم التناقض بين القضيتين على الشق الثاني
لكن يلزم بين المفردتين وهما وجود الحكم وعدمه بلا ريب فان قلت فما تقول في قولهم ان الصلوات لا تقاخص
فانه صريح في انه لا تقاخص في المفردات قلت نفى التناقض في المفردات بمعنى اخر وهو التدافع في التحقيق
على ما صرح به في شرح المواقف وغيره **والجواب** عن هذا التقرير على ما في المطالع ايضاً تبعاً لما ذكره
المحقق الدواني في حواشي شرح التبريد باختصار كون القضية المذكورة حقيقية بقوله هذه القضية يمتنع فيها
خارجية لا متناع موضوعها في الخارج فان كل ما يوجد في الخارج معلوم من وجه فيمتنع لزومها لمقدمها في الشرطية المذكورة
وصدقها حقيقية ممكن من غير تناقض انتهى كلامه ولا يخفى عليك ما في هذا الكلام من التقيد والسخافة
أما أولاً فلا ريب ليس حاصله الا ان القضية المذكورة التي جعلت بالياء في الشرطية ان اخذت خارجية
كانت كاذبة لا متناع وجوده في الخارج ورجح يكون لزومها لمقدمها منقوا وان اخذت حقيقية لم يلزم خلف
وظاهر هذا الحاصل انه جعل كذب التالي اما دليلاً على بطلان الملازمة أو سنداً للمنعم او كل منهما لا يخلو
عن شيء اما الاول فلان كذب التالي لا يدل على كذب الملازمة لجهل الملازمة بين الكاذب وبين الثاني فلو
السند يجب ان يكون ملزماً لما للمنع وهذا ليس كذلك فان كذب التالي لا يستلزم كذب الملازمة ولما تنبكه
شاهد المطالع على هذه السخافة حتى به بحيث ترتفع هذه السخافة عند جعل السند المذكور سنداً
لمنع لا شكاس وتوجيه ان التالي الشرطية ان اخذت خارجية متنعاً صدق الشرطية ولا يتعكس الموجبة
يعني كل محكوم عليه معلوم باعتبار ما بالضرر قال هذه القضية كان عهده المولد لعدم صدق موضوعه على
موضوع خارجي وان اخذت حقيقية فالشرطية مسلمة وكذب التالي ممنوع فاناختار ان المحكوم عليه فيه
معلوم باعتبار فيحكم عليه بالامتناع بهذا الاعتبار ومحمول باعتبار فيمتنع الحكم عليه بهذا الاعتبار اقول
لم يدع المولى ان قولنا كل محكوم عليه معلوم باعتبار ما بالضرر يتعكس الى قولنا كل محمول مطلق يمتنع
عليه الحكم حتى ينفيد منع هذا الا يتعكس بل ادعى ان قولنا كل محمول آية مسأ ومعنى بقولنا كل ما ليس
بمعلوم باعتبار ما لا يكون محكوماً عليه بالضرر فلهذا الذي هو عكس نقض للقول المذكور وابن هذا امر
ذاك فافهم فانه دقيق واما ثانياً فلان قوله كل ما يكون محكوماً عليه في الخارج معلوم من وجه وهو غير ما هو
موجود في الخارج فهو معلوم انما بالمعلوم هو الوجه لا يقال علم الوجه كات حصول ذي الوجه لا ناسقولي

المراد بالضرر
المراد بالضرر
المراد بالضرر

المراد بالضرر
المراد بالضرر
المراد بالضرر

كلاماً لم يقصد به تحصيله كما يتضح سابقاً فإن قلت هذا كلام على السند الاخص هو لا يضر قلت
 هب ولكن لا يضر الضعف عن كلامه وكذا لو ادأ أو أمثالاً فلا نه فاته احتمال كون القضية ذهنية
 ولا بد من ذكره ليعلم صحة وسقمه وفيه ما فيه وفيه ما فيه وأما ما راعاه فلما ذكر الصد الشيرازي في
 حواشيه الجديدة المتعلقة بشرح التجريد من ان صدق هذه القضية وامثالها حقيقية في حين المنع
 وذلك لان القوم اعتبروا في القضية الحقيقية امكان وجود موضوعها اذ لو لا ذلك لما صدقت الكلية
 الحقيقية ولا ريب في ان افراد المجهول المطلق وما يشبهه محتبهة فكيف تصدق حقيقة وأما خامساً
 فلان المحكوم عليه في التالي ان كان معلوماً باعتبار اجانه اخذه خارجياً لان امتناعه ان كان سبباً للضعف
 غير معلوم بوجه من الوجوه فلا يكون موجوداً في الخارج وان لم يكن معلوماً باعتبار انه يستقيم الحل على
 تقدير اختيار القضية حقيقية هذا وقد يجاب عن التقرير المذكور ايضا بان المدعى هو ان كل
 ما هو محكوم عليه يجب ان يكون معلوماً باعتبار ما دام محكوماً عليه ويلزمه بحكم لا تنكاس على
 ما امر تقريره كل مجهول مطلق فيتنع عليه الحكم ما دام مجهولاً مطلقاً ولا يلزم ان يخلف على كل احد
 من الشقين أما على الاول فلان قولنا بعض المجهول المطلق لا يمتنع عليه الحكم مطلقاً عامة وهو
 لا تناقض المشروطة العامة وأما على الثاني فلان اللازم حران المحكوم عليه في هذه القضية بضم الحكم
 عليه حين هو معلوم باعتبار وهذا لا يناقض القضية المذكورة ومنها ما في شرح المطالع من انه
 لو كان الحكم على الشيء مشروطاً بصدق المحكوم عليه بوجه ما لصدق قولنا لا شيء من المجهول المطلق انما
 محكوم عليه واجباً والتالي باطل مما الملازمة فلا تنقضاء الشرط دائماً بانتفاء الشرط دائماً وأما انتفاء التام
 فلا نه يصدق على المجهول المطلق دائماً انه ممكن بالامكان العام وشيئاً فاما هو موجوداً ومعدوماً الى
 غير ذلك وكان كل مفهوم ينسب الى المجهول المطلق فان ثبت له كان محكوماً عليه بالاجاب ولا كان
 الحكم واقعاً عليه في الحكمة فيكون المجهول المطلق دائماً محكوماً عليه في الحكمة وقد كان ليس محكوماً عليه دائماً
 وايضاً الحكم صريحاً في القضية ان كان مجهولاً مطلقاً دائماً فيكون المجهول المطلق دائماً محكوماً عليه في الحكمة وان كان معلوماً باعتبار
 لم يكن مجهولاً مطلقاً دائماً اخلف وأورد عليه المحقق الدواني في حواشيه بانه ما اذا اراد الشرح
 من قوله يصدق على المجهول المطلق دائماً انه ممكن بالامكان العام اخر ان اراد به انه صادق عليه في
 نفس الامر فلا ينفرد ان اراد انه يحكم عليه بانه ممكن فلا نسلم امكان الحكم به على المجهول المطلق
 من حيث هو وهو كذا لا نسلم امكان نسبة مفهوم ما اليه بالاجاب او بالسلب نعم ينسب كل مفهوم
 اليه في نفس الامر ما لا يوجب عليه او بالسلب اما الحكم عليه فلا يفتقر الى هذا الايراد لا وشره فانه
 كون المجهول المطلق محكوماً عليه بعد تسليم انتساب المفهومات اليه في نفس الامر الذي هو مناط
 الحكم على الشيء محالاً واضحة وأورد ذلك المحقق ايضا على قوله انه ممكن بان الظاهر انه جعل قاعلاً

هذا هو الكلام
 في شرح المطالع

اشارة الى انه ذكر
 في شرح القضية
 الخارجية

هذا هو الكلام
 في شرح المطالع

هذا هو الكلام
 في شرح المطالع

ليصدق وليس يصحح لان الصادق على المجهول المطلق انما هو ممكن لا قول انه ممكن أي المجهول المطلق
ممكن وهو ظاهر ولا يذهب عليك ان هذا الايراد ايضا يدل لقرينه فان المقصود انه يصدق عليه ممكن في انه
ممكن وفائدة التعيين عنه بهذه العبارة هو الاشارة الى الصادق من حيث انه صادق فان محكما مفردا عن
التركيب ليس بصادق عليه وانما يصدق عليه في تركيبه انه ممكن ومثل هذا الكثير في عباراتهم فتفطن وقال
شارح المطالع بعد تقرير الشبهة الجواب الخامس بمادة الشبهة ان المجهول المطلق دائما معلوم بالذات
ومجهول مطلق بحسب الغرض والحكم عليه وبسلب الحكم عنه باعتبارين انتهى وقد عرفت ما له وما عليه فكذلك
ومنها ان الحكم في القضية المذكورة بامتناع الحكم عليه اما على مفهوم المجهول المطلق او على افراجه
لا سبيل الى الاول لكونه متصفا بمعلوم فلا يصح الحكم بالامتناع عليه ولا سبيل الى الثاني ايضا لانها
لا يتخلو اما ان لا تكون معلومة بوجوده من الوجوه عند الحكم واما ان تكون معلومة ولو بوجوده الاول يستلزم
ان لا يصح الحكم عليه ولو بالامتناع والثاني يستلزم امتناع الحكم عليه بالامتناع هذا خلف ومنها ان المقصود
لا بد فيها من ان يكون العنوان مرآة للاختصاص لا في ادو حيز جعل العنوان مرآة لتصوير افراد معلومة فكيف الحكم
بالامتناع ومنها انهم صرحوا باقتضاء الوجوه الموضوع بل كانها جعوا عليه فقولهم ايضا هذا يقتضي
وجود موضوعه ولو في الذهن وكل ما هو كذلك فهو معلوم فليس خلافا للمفروض ومنها ان حمل امتناع
الحكم على المجهول المطلق لا يتخلو اما ان يكون محلا اوليا او محلا متعارفا والا اول صريح البطلان فحينئذ الثاني
ومناطه في قيام المحول بالموضوع وحلوله فيه وهو يقتضي وجود المحل واذا ليس ههنا فليس محلا واجيب
عن هذه الوجوه بوجوه احدى ما اختاره شارح المطالع وتبعه بعض النظارين في شرحه ^{مرآة المختار} المنطق
تقليد المن قبله من ان هذه القضية وامثالها سوال في صور الموجبات فغنى المجهول المطلق بمتغير عليه
الحكم المجهول المطلق لا يمكن ان يحكم عليه فلا يقتضي وجود ما يصدق عليه العنوان بل تصحى الحق ان فقط
فيه عدم اساس الاشكال وانت تعلم انه سخي ف جدا لما ذكره صاحب سلم العلوم ^{موجبه} لو كان كذلك
لا يمكن رجاء كل قضية اليها فلا خصوصية انتهى فانه انما احتاج شارح المطالع الى اوجبه مقال هذه القضية
الى السوال بالاضافة والاضافة في اسو لها سند بل لما ذكره المحقق الدواني في حواشي شرح التجرى من انه عاصم
حكمه الا ويعلم ان يحكم عليه بحكمه ايجبا بي صادق وكل مفهوم اذا نسب الى اخره للعقل ان يحكم بينهما
صادقا كان او كاذبا ومن البدييات وجوب الحكم الامتناع على المجهول المطلق اذا خيل ونفسه حكما ايجابيا
صادقا فيبقى الاشكال غاية ما في الباب ان يكون الحكم الايجابي في امتثال هذا الموضوع مستلزما للحكم السلب
وهو لا يفيد الاتحاد فان الموقدان يقولان لا يتخلو اما ان يكون الحكم الايجابي في قولنا المجهول المطلق بمتغير عليه
الحكم صادقا او لا الثاني باطل قطعي فحينئذ الاول وهو المطلوب ومن ههنا ظهر سخافة في شرح مرآة المنطق
لا يرقب احد في ان المتغيرات لا يصدق عليها صفات وجودية لاستدعائه وجود الموضوع والموصوفات

المرآة المختار

المرآة المختار

المرآة المختار

الجواب الاول

في الامتناع بالادب
رواية في ١٢٦
سنة ١٢٦٠

ولا وجب لها ذمنا وخارجا فلا يحكم عليها بالاحكام التي يترأى في بادى الرأي ايجابية سلبية في الواقع فاذن مالى قولنا شريك الباري معتبرا انه ليس بجائز الوجود ويمكن التقر والبداهة ولو كان امثال هذه القضايا موجبات لوجع الحاصل في قولنا شريك الباري معتبرا ان هناك شيئا في نفس الامر يصدق عليه انه شريك الباري وهذا باطل قطعاً انتهى كلامه وتروم امره وجه السخافة ظاهر في التفسير ان يستفسر عن هل الامتناع من حيث هو مفهوم ام لا فان قال لا فقد خالف البداهة الحسية وان افق بمفهومه فليس يتقصر منه هل يمكن ان يصح به الحكم على الشيء ام لا الثاني باطل جزواً واول هو المطلوب واما قوله ولو كان امثال هذه القضايا الخ فيعد فوجعاً بانه لم لا يجوز ارجاع امثال هذه القضايا الى الشرطيات فاللزام باطله فافهم ولا تجعل فان المقام منازلت فيه الاقدام ولا تقلد الاموات فان افة العلم التقليد وثانيتها ان هذه القضية صادقة ان اخذت سالبة وكاذبة ان اخذت موجبة ولا يخفى عليك ما فيه من السخافة فلا تلقت اليد وتالها فما موجبة لا تقتضي لا تصح الحكم على حال الحكم في السوال ولا يذهب عليك ما فيه من السخافة فان طبيعة الربط الايجابي مطلقاً تقتضي وجوب الموضوع من غير تفرقة بين قضية وقضية والتخصيص من داب ارباب العلوم الفنية وليس في طبيعة ارباب الفنون الحكمية علماً ان غرض الموضوع لا يراى على الجوهري وهم يدعون البداهة في اقتضاء الربط الايجابي مطلقاً وجوب الموضوع فالجيب ان اراد بما ذكره ترك مذهبهم فلا كلام معه وان اراد ارجاع كل اتم الى كونه فليس بذلك الا اثر هذا التخصيص في كلامهم وراى ان هذه القضية راجعة الى موجبة سالبة المحمول فاجب على كل ما ليس بمحمول مطلق فهو ليس بمحمول الحكم عليه وهي لا تقتضي وجوب الموضوع على ما ذكره المتأخرين اقول هو ايضا سخيف جداً فان القضية السالبة المحمول على التحقيق ليست بمغايرة للعدالة ولذا يفرق رئيس الصنائع بينهما في اوائل اشفاة والاشارات واكثرها المحقق العلوي في نقد التنزيل يشرح على اذا تأخر السلب عن الربط فهو بمعنى العدل سواء كان لفظاً ليس مؤلفاً فيه مع غيره او لفظاً لا مركباً فيكون لا في جميع ذلك المركب والمفرد يكون بمنزلة مفرد يحكم به لان القضية لا يمكن ان يحل على مفرد محل هو فيكون معنى كل شيء يقال عليه على الوجه المقرر فذلك الشيء هو الشيء الذي يحكم عليه بان لا يكون اولاً او بآية عبارة شئت اما حال الموضوع في استدائه ومجوه فعلى ما تقر انتهى واعترض عليه بان المحمول في سالبة المحمول هو مضمون القضية كما في قولنا زيد ابوقاثر ولا يلزم منه كون القضية محمولة ولا عدم الفرق بينهما وبين المعدلة وترجى المحقق الداني في حواشيه شرح التجريد القديمة بان هذا الفرق لا يجدي نفعا لان المتردد في المعدلة كبحرف السلب جراً من المحل من غير قيد زائد فاذا سلم كوجه السلب خراً منه لم يكن ختماً معدلة سواء كان محلاً او مفصلاً وما قيل من ان حرف السلب ليس فيها جراً للمحل فليس بمأذون في تفسيره ولما صرحوا من اننا نحمل السلب على اصطلح اجد على انها لا تسمى معدلة فلا تستحق

الوجه الثاني
في كونها سالبة

الوجه الثالث
في كونها سالبة

الوجه الرابع
في كونها سالبة

الوجه الخامس
في كونها سالبة

الوجه السادس
في كونها سالبة

في ذلك لكن المقصود من اثبات هذه القضية تحصيل موجبة تساوي السالبة وتفاوت المعدلة المشبهة
 في عدم اقتضاء وجود الموضوع وما ذكر من التفاوت بالاجمال والتفصيل لا يؤثر في ذلك انتهى بالاجمال
 سألته المحول قضية على جهة مساوية للسالبة في عدم اقتضاء الموضوع ضعيف ان ذهب اليه جمهور المتأخرين
 علان الايراد المذكور ليس يختص بالوعد على المتأخرين بل هو ادر على القدماء ايضا ولا اثر لهذه القضية
 المختصرة في كلامهم فصار الجواب عنه من قباهم فان احبب بجواب من الاجابة المذكورة فهو كاف للدفع
 عن المتأخرين ايضا فما الحاجة الى اختراعها سلمنا انها قضية على جهة التكافؤ لا نسلم انها مساوية
 للسالبة في عدم استدعائها وجود الموضوع وكيف ومطلق الربط الايجابي مقتضى له ولذلك قال رئيس الصناعات
 كل موضوع لايجاب فهو موجب اما في الاعيان واما في الذهن انتهى وللتفصيل موضع اخر ومع قطع النظر
 عن ذلك كله نقول لا خفاء في ان الايراد انما هو على تقدير اخذ هذه القضية حملية موجبة محصلة واختيار
 ارجاعها الى سألته المحول سلوك في مسلك اخر فلا تعلق اليه كما بهتكت عليه مرارا ومنها التفسير المحل
 باتحاد المتغايرين بوجه بحسب نفي اخر ومعلوم ان الاتحاد بين الشيئين انما يكون اذا وجد احظا من الوجوه
 ولما لم يوجد من المحمول المطلق فكيف يوجد الاتحاد بينه وبين محموله فكيف المحل ودفعه عليه بما
 من كلام الصدق الشيرازي في حواشي شرح التجر يد الجديدة بانه ان اردت انه لم يصدق حانه متحد
 بالفعل مع المحول في نفس الامر فهو مسلم لكن غاية ما لم من ذلك ان لا يصدق القضية فعلية ولا يلزم
 من كذبها كذب محمية مطلقا وان اردت انه لم يصدق حانه متحد مع المحول في حال الاتصاف بالعنوان
 فممنوع وحينئذ جاز ان يصدق القضية موجبة حملية غير فعلية وبعد اثباتها والتي هي لا يصدق على المتأمل
 في كتاب الفن اتم وان اطالوا الكلام في دفع هذه الشبهة التي نحن بصددها واشباهها اكثرهم لم يقولوا الى الان
 بجواب شاف كاف فان كل ما ذكره لا يخلو عن شيء وليس شيء منها يحسم لما داة الشبهة وان حكوا شاف المطالب
 على الجواب الذي ذكره صاحب سلم العلوم بانه حاسم لما داهما والذي يحسم اصل جميعه فتعريبات
 مما قصصناه عليك وما لم نقضه ان يقال مناط التباين والاتصاف علاقة خاصة بين الموصوف والصفة
 ممنوع لان تنزاع الصفة من الموضوع ويؤخذ منه ومدار يصدق القضية الموجبة نفس الاتحاد
 بين الطرفين اتحاد بالذات او بالعرض لا الاتحاد في الوجود واقتضاء وجود الموصوف في بعض المواضع
 ناش من خصوصية الاتصاف وخصوصية المحول ولا شك في ان هذا المدار موجود في قولهم المحول المطلق
 يعتزم عليه الحكم وامثاله فلا ريب في صدق من غير احتياج الى وجود الموضوع وما صدق عليه ولا يحقق
 العلامة السنديل في شرح سلم العلوم وهو ان كان فيه افساد لما اجمع عليه القوم ومراقب اقتضاء الموجبة
 مطلقا وجود الموضوع لكنه احسن من كثير من الاجوبة المذكورة في اسفارهم فان لم ترخصك طبيعتك
 المقدرة بتفاوتة التقليد لترك ما اجمع عليه وقد نشئت الترجيح في الاجوبة المذكورة فنفق قول تخصيص

ابن الشيخ ابو علي
 بن سينا ١٢٦
 من سلمه

ابن الشيخ ابو علي
 بن سينا ١٢٦
 من سلمه

ابن الشيخ ابو علي
 بن سينا ١٢٦
 من سلمه

ابن الشيخ ابو علي
 بن سينا ١٢٦
 من سلمه

هذه القضية عن قولهم كل موجبة تقضي وجود الموضوع بالفعل اسلم وهو وان كان من ذاب ابواب العلوم
الظنية لكنه جائز عندهم ايضا عند الضرورة اما سمعت قولهم الضرورات تبين المحطوات وهذا كالمخصص
تقاضي الامور العامة عن قاعدة تقويض المتساويين ومتساويان وعن قاعدة تقويض الاعم والاخص طلقا
بالعكس كما حقق في موضعه فتدبر فان المقام مما زلت فيه الاقلام وليعلم انهم قد وب الشبهة
المذكورة على قولهم المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما ويمكن تقريرها على قولهم المحكوم به يجب ان يكون
معلوما ايضا بان يقال لو صدقت القضية المذكورة لصدق القضية القائلة كل ما هو مجهول مطلق
يمتنع الحكم به واللازم باطل فاللزم مثله وجه بطلان اللازم انه لو صدقت القضية المذكورة
لا انعكست بعكس الاستواء الى قولنا بعض ما يمتنع الحكم به فهو مجهول مطلق وهو كاذب لان المحكوم به
في هذه القضية لا يخلو اما ان يكون مجهولا مطلقا او معلوما ولو بوجه ما على الاول يلزم التناقض بينه
وبين اصل القضية وعلى الثاني ينتج بعد انضمام قولنا كل ما هو معلوم يصح الحكم به قولنا المحكوم به
في هذه القضية يصح الحكم به هذا خلف لانه حكم في اصل العكس بامتناع المحكومة فان محمول العكس
موضوع كاصله فيلزم الكذب ومن ههنا ظهر انخساف قول العلامة الجرجاني في حواشي شرح المطالع
من انه لا يمكن ايراد هذه الشبهة على قولهم المحكوم به يجب ان يكون معلوما لان اللازم منه ان كل ما هو
مجهول مطلق يمتنع الحكم به ولا يحد ورفيه لان المجهول المطلق ههنا وقع محكوما عليه لا محكوما به
انتهى كلامه وتوهم ارامه والجواب عنه ظاهر فان العكس عبارة عن جعل عنوان الموضوع محمولا
وعنوان المحمول موضوعا لاجل الموضوع بعينه محمولا وبالعكس كما يستفاد من ظاهر كلامهم فالمحكم به في العكس
انما هو مفهوم المجهول المطلق والحكم في اصل القضية على افادة لا على نفسه والقول بان الحكم في القضية
على العنوان او مائة ويسري الى الافراد بالتبع فيكون موضوع الاصل بعينه محمول العكس كما صدر عن
الصدر الشريف في حواشي الجريدة المتعلقة بحواشي شرح المطالع الشريفة بعيد عن مثله كيف
وموضوع الاصل ليس هو العنوان من حيث هو وحتى يلزم اتحاد محمول العكس معه بل من حيثية انطباقه
على الافراد وهي هذه الحيثية ليس محمولا بالعكس فابن الاتحاد عللا انه لا يستقيم على مذهب من قال بان الحكم
عليه في المحصولات الافراد على ما هو الحق التحقيق بالقبول هذا ما عندي ولعل عند غيري احسن من هذا
يقين في هذا الباب شبهة اخرى قوية لا تنحل بايدي الانظار لا نرفع بان اصل الاقوال قد اعيت
فضلاء السالكات وحجرت اذ ثلثاء الخلف وتقريرها يقتضي ذكر مقدمات قبله الاولى اتم ذكرها بالنفس
باعتبار القواعد المأقولة في اربابها ومنها المرتبة المسماة بالعقل الطيوة التي تشبهها بالاطيق الاولى الخالية
في حدتها عن جميع الصفات وهي المرتبة الخالية عن جميع العقول والعلوم اخصوالية المستندة لها
استعدادا قريبا بالنفس اذا كانت في هذه المرتبة كانت معرفة عن جميع العلوم الانطباعية واذا انتقلت

الحكم بالانسان
الذي هو كالمخصص
الاسم

في مواليد السيد الزين
الشيرازي ١١٢٠
هـ

في مواليد السيد الزين
الشيرازي ١١٢٠
هـ

المرتبة العقل بالملكة اجازت في الادراكات الحسولية شيئا فشيئا فتدرك اول المعقولات البدئية
بسبب احساس التجربات والتأمل في ما بينهما من التشاككات والمباينات ففي هذه المرتبة حصلت
للتجربات البدئية واستعدت لان تنقل منها الى النظريات ثم اذا حصلت لها المعقولات النظرية
ولاحظتها مرة بعد اخرى فحصلت لها ملكة تقوي على مطالعتها من غير حاجة الى كسب جديد انتهى هذا المراتب
بالعقل بالفعل وهذه هي المرتبة الثالثة والمرتبة الرابعة ان تطالع معقولاتها وهي المسماة بالعقل المستفاد
وفي تحقيق هذه المراتب تفصيل لا يليق ذكره ههنا الثانية ان النفس في كل ان من الازات وفي كل لحظة
من اللحظات لا تخلو عن علم اي شيء فرض والجمل به ولا يمكن اجتماعهما من جهة واحدة ولا ارتفاعهما
وهو ظاهر الثالثة ان النفس اذا حصل لها مفهوم اي مفهوم كان فمأسوا من الاشياء لا يخلو ان يكون
معلوما لها بالنسبة الى هذا الشيء او مجهولا ولا ثالث لها مثلا اذا ادركت مفهوم الضاحك فلا يخلو
اما ان يكون زيد معلوما لها بالنسبة الى هذا المفهوم بمعنى ان يجعل هذا المفهوم مرة كحصوله واما ان يكون
مجهولا بان لا يجعل مرة كحصوله وقس عليه غيره الرابعة النفس مرتبة العقل الهيولي وان كانت خالية
عن جميع العلوم اخصوا لكنها مستعدة لها البتة استعدا اذا نقصا وعند زوال هذه المرتبة لا يستمر ان تدرك
اولا مفهوم ما من المفاهيم النظرية بالنظر الى نفسها فان اعتبر ذلك لا من اخر هذا اذا انقش على
صفحة خاطرك فما القينا عليك من المقدمات الاربع فنقول اذا فرضنا ان زيدا مثالا انتقل من المرتبة المسماة
بالعقل الهيولي وهي خالية عن جميع المفاهيم وحصل له مفهوم المجهول المطلق بمعنى سلب حصول امر حاصل
شيء سلبا مطلقا ولا فخر ومثلا بالقياس الى ذلك المفهوم اما معلوم انه بمعنى حصول امر حاصل للشيء بالفعل
او مجهول مطلق وكل منهما باطل اما الاول فلا انه لا بد ان يكون امر حاصل للشيء بالفعل حاصل في ذهن زيد
على هذا التقدير وقد فرض انه لم يحصل له سوى مفهوم المجهول المطلق فيكون هذا المفهوم عنوانا له وصفا عليه
فيلزم اجتماع التقيضين لصدق هذا المفهوم المتناقض للعلومية عليه ايضا لئلا يخالفنا المفهوم الثاني فلان
لو كان مجهولا مطلقا فيصدق عليه هذا المفهوم وقد فرض انه حاصل لزيد فيكون عمر حاصل له فيكون الوجود فيكون معلوما
فيكون اجتماع الضدين وقد يستدل هذا التقرير على ابطال مرتبة العقل الهيولي رأسا سواء كانت للنفس
قدرة او جاذبة بانه لو كانت تلك المرتبة من الواقعية ان يكون الشيء معلوما مطلقا ومجهولا مطلقا في وقت واحد
بالقرينة الاولى وهو المستلزم للحال محال فيكون تلك المرتبة من الواقعية كذا اورد الفاضل الجباري في حاشيته المتقدمة شرحا لهذا الراهب
للسان القبطية وقال هذا التقرير مما ينبغي عند المناظرة مع بعض اصحابنا في قد عرضتها على ادكياء عصرنا في اياتنا حين ما يعقد
فهي الحق بان تسمى بالجزء الا وهم اتفقوا وبل فمع هذا الاعضال ورفعه هذا الاشكال طرق مختلفة ومسالك
متفرقة احدى ما تعرضه الفاضل البكني على استاذة احسن المحققين من ان يختار انه مجهول مطلق
ومفهوم المجهول المطلق وان كان وجهه الى انه لا يمكن جعل مرة للاحاطة وحصول الوجود بدون جعل مرة

المرتبة العقل بالملكة اجازت في الادراكات الحسولية شيئا فشيئا فتدرك اول المعقولات البدئية

بسبب احساس التجربات والتأمل في ما بينهما من التشاككات والمباينات ففي هذه المرتبة حصلت

للتجربات البدئية واستعدت لان تنقل منها الى النظريات ثم اذا حصلت لها المعقولات النظرية

ولاحظتها مرة بعد اخرى فحصلت لها ملكة تقوي على مطالعتها من غير حاجة الى كسب جديد انتهى هذا المراتب

بالعقل بالفعل وهذه هي المرتبة الثالثة والمرتبة الرابعة ان تطالع معقولاتها وهي المسماة بالعقل المستفاد

وفي تحقيق هذه المراتب تفصيل لا يليق ذكره ههنا الثانية ان النفس في كل ان من الازات وفي كل لحظة

لما لاحظته لا يستلزم معلوميته كيف ومفهوم الشيء ومجرد جميع الاشياء وحاصل جميع الادمان فلو كان
 حصول الوجه مطلقا كافي للمعلومية في الوجود انكشفه عند العالم ان لم يكن جميع الاشياء معلومة لكل
 واحد من الناس هو باطل عند الكل ولا يخفى عليك ما فيه اما اولها اقول ان يحصل ما ذكره ان علم شيء
 بشيء انما يكون اذا جعل مرآة للملاحظة لا مطلق حصول الوجه في النفس وهذا لا يجعل مفهوم المجهول المطابق
 مرآة للملاحظة عن وهذا منقوض بعلم الشيء بوجهه وبكيفية فان الوجه فيه لا يجعل مرآة للملاحظة في الواقع
 وذو الكنه فيلزم ان لا يكون العلم لجذنين النحويين علما وهو ظاهر البطان فالاول بل الصواب ان يقال الكنه
 لم يقصد به تخصيصه وثانيا ما اوردته استاذة الحدس باننا نضطر على ان المعلوم بوجهه عبارة عما يحصل
 في الذهن بنفسه او بوجه ذاتي او عرضي على وجه المراتبة او لا والمجهول المطلق عبارة عما لا يكون له اتصال
 فيلزم خلف على هذا الاصطلاح قطعاً وثانيها انه قد قرر في مقول ان النفس اذا انتقلت عن
 مرتبة العقل الحيواني ادركت اول الجذنيات المدركة بالحواس الظاهرة فيكون اول معلوماته جزئياً
 محسوساً كالمحسوسات او الالوان وفرض ادراك مفهوم المجهول المطلق الذي هو نظري غير مقبول عند
 ذوي العقول فلا استحالة انما انتم بفرض ام محال ولا يخفى على الفطن ضعف ما تهددنا سابقاً في
 المقدمات الاربعة وكذا اول معلوماته جزئياً بديهياً وان كان متقرر عندكم كالمحسوس لكن لا اعتبار للمقررات في
 مقام التحقيق والاستدلال عليه ان مفهوم المجهول المطلق كلي نظري مركب من مفهوم حارت نظرية ولا شك
 ان تصور النظري من غير تصورات مباديه من المستحيلات كما صدر عن الفاضل البكيني بعين من المحصلين
 فانه يمكن لما حصل هذا المفهوم او لا بطريق الحدوث وتعمل المبادى المرتبة دفعة واحدة ولكن لا يلزم
 من فرضها محال لا يقال قد يلزم من فرض الممكن ايضا محال لعدم العقل الاول المستلزم لعدم الواجب لا نقول
 الغرض انه لا يلزم من فرض الممكن من حيث هو ممكن محال وهما يلزم المحال منه فلا يكون ممكناً وتعالى بعض
 ناظري كالمفهوم الفاضل غلام يحيى البهاري عن جده واستاذ استاذة بان هذا الاشكال مما لا علاقة له بمرتبة
 العقل الحيواني فلا يكون الجواب المذكور وذلك لانه لو لم يثبت مرتبة العقل الحيواني ولم يفرض حصول ذلك
 المفهوم او لا توجهت الشبهة ايضا فانه لا شك ان النفس في ابي مرتبة فرضت بعض الاشياء كالمفهوم في الشبهة
 الوجه الذاتية او العرضية فالوفرض حصول مفهوم المجهول المطلق في النفس فنقول زيد المجهول ببعض الوجوه
 اما معلوم هذا العنوان او غير معلوم فان كان معلوماً كان مفهوم المجهول المطلق عنواناً له وصداقاً عليه
 فلم يكن كونه مجهولاً حين كونه معلوماً وان كان مجهولاً مطلقاً يكون حاصل هذا المفهوم الصادق عليه فلزم
 ان يكون معلوماً حين كونه مجهولاً انتهى اقول سنخافه هذا التقرير ظاهر في كل الطوائف فانا نختار ان زيد المعلوم
 ببعض الوجوه مجهولاً باعتبار هذا المفهوم اي مفهوم المجهول المطلق ولا يلزم من صدق هذا المفهوم على
 زيد ان يكون زيد معلوماً بوجه اخر قبله فكيف يصدق عليه المجهول المطلق الذي

الوجه الثاني

الوجه الثالث
 الاستدلال على ان
 المفهوم الفاضل
 هو الذي لا يمكن
 ان يكون مفهوماً
 مستقلاً

هي عبارة عما لا يحصل بوجه من الوجوه نعم يصدق عليه المجهول من وجوه
 وهو لا يتأني العلوم من وجه كما لا يخفى بخلاف ما إذا فرض أنه لم يحصل زيد قبل حصول هذا المفعول
 بالكلية كما في أن الانتقال من مرتبة العقل إلى ما يليه فإنه لم يكن المحال من غير شك بل يتم تقرير الشبهة
 فافهم ولا تخطو وثالثها أن عمرا كان مجهولا مطلقا عند زيد قبل حصول مفعول المجهول المطلق وفي هذه
 وكان هذا المفعول وجها في الماضي ثم بعد حصوله صار معلوما عند زيد في الحال بهذا الوجه الثابت
 في الماضي ولا يلزم منه إلا أن يكون زيد معلوما في الحال بعد ما كان مجهولا مطلقا في الماضي لا بعد
 وهذا أيضا مما عرضه القائل السابق ذكره على استاذة السالف مدحه فحسبه وقال إن شئتم
 فعرض الفاضل المذكور عليه السلام وقال يا مولانا أنت من معتقات هذا العصر فقام الاستاذ وعانق
 معده والصق صدره واشترى صرعه ما هم غنيمة وشما هم غنيمة + أقول أصل تحسين الحق للمرح
 هذا الجواب من تليذه لقطع المسافة وتطبيب قلبه فلا يخفى سخافته فانه إذا كان عمر معلوما
 في الحال بذلك الوجه الثابت في الماضي وقد فرض حصول الوجه المذكور في الحال فيصدق عليه
 في الحال أيضا فيكون كاشكالا والمحقق المذكور صرح بنفسه في معارج العلوم وفي شرح سلم العلوم بأن هذه
 الشبهة مما لا تنفع أصلا فعمل ان هذا الجواب أيضا ليس به رضي عنده فتفتن ورايهم ما أوردته العلاء
 الخواص ساري في حواشيه المتعلقة بحواشي شرح التجر يد القديرة الجلالية بقوله المخلص ففهم هذا
 الاشكال العويص ان يجهل أو مقدمة وهي ان الوجدان يحكم بداهة بان ملاحظة كل شيء بعنوان انما يتصور
 اذا كان له تعين وتحصل بدون ذلك العنوان مثلا اذا تصوق تام مفهوم العلوم وجعلناه آلة للملاحظة او اذ
 بان تصوق بعنوان كل ما هو معلوم مثلا فلا شك ان المراد به كل ما هو معلوم لي بغض هذا العلم وليس المراد
 كل علم لي بهذا العلم وهكذا اذا تصوق تام مفهوم المجهول أي ما ليس بمعلوم وجعلناه آلة للملاحظة او اذ
 بان تصوق بعنوان كل مجهول مطلق فلا شك ايضا انه كان المراد منه ما ليس بمعلوم مالي بما سوى هذا العلم
 وبعد تهديد ما نقول على هذا يكون المراد بالمجهول المطلق في القرض المذكور ما ليس بمعلوم مالي بما سوى
 هذا العلم وان صار معلوما به ففهم ان المقصود القرض يصدق عليه انه مجهول مطلق مع قطع النظر عن
 هذه الملاحظة وان كان باعتبار هذه الملاحظة معلوما فباعتبار رخص في العنوان حال تلك الملاحظة
 يصير علم ظاهري في علم هذا الوجه ويخرج عن المجهولية المطلقة التي كانت له انتهى كلامه ملقطة أقول
 المقدمة المحقة فندو شة نقض أو لا نقض النقض فيقول كل حمل لله او الحمل لله يجعل للإمام الاستغراق
 الحقيقي فان هذه الجملة أيضا داخل في كل حمل للمعنى كل حمل لله سواء كان بهذا اللفظ وغيره ولا فرق
 بينه وبين قولهم كل ما هو معلوم أي سواء كان بهذا العنوان أو غير ذلك لا خصوصية له بغيره وأما الحمل
 فهو ان البحث على التخصيص قولهم لم يدخل شيء تحت نفسه مع انه محال وليس بذلك إلا انهم

قد
 قال

قد
 قال

في
 العلم
 لا
 يتصور
 الا
 بالعلم

مطلق ولا بأس بدخول شيء من حيث الاجمال تحت نفسه من حيث التفصيل ثم ما ذكره من ان المراد
بالجهول المطلق في الفرض مع قطع النظر عن هذه الجملة وان كان باعتبار هذه الملاحظة ^{مستثناة} متعلوما الى آخره يخفف
اجدا فانه اذا كان معلوما بهذا العنوان لم يبق مجهولا مطلقا لانه مفسر بما لا يحصل في الشيء ووجه من الوجهين
وعليه بناء الشك فالمعنى في وادو المجيب في وادو اخر فافهم فانه دقيق وبالتامل تحقيق **وخامسها** ما ذكره
بعض الافاضل في حواشيه المتعلقة بالحاشي الزاهدية للرسالة العنصرية بما توضحه من اننا نحقق الشك في اول
انجر معلوم ان بعد ذلك المجهول المطلق او لا لا يكون معلوما ومجهولا مطلقا حتى يتم الثاني ^{لأنه} وهو ما وجد في
مطلق المجهول ولا حيد فيه وذلك لان المجهول المطلق مقيد ومطلق المجهول مع قطع النظر عن قيد المطلق مطلق
موجود في نفسه ومن العلوم ان المطلق يحصل في ضمن المقيد بل هو اجبا لخصوا فاذا حصل لنفسه يد مفهوم
المجهول المطلق فلا بد ان يحصل لها مفهوم المجهول الذي في ضمنه فيكون مفهوم مطلق المجهول عنوانا للعلم
فيكون معلوما بهذا العنوان وما لم منه الا كونه في المطلق المجهول مع كونه معلوما ولا استحال في وادو عليه
بوجهين احدهما ان حصوله له ام في ضمن الخاص مشروط بشرطين مشهورين كونه العام ذاتيا للخاص وكونه الخاص
مركبا للكثرة فلا بد ان ينتم حصولها في ما نحن فيه وتأييدها انه اذا حصل مطلق المجهول بسبب حصول مفهوم
المجهول المطلق يلزم خلاف المفروض لان المفروض انه لم يحصل مفهوم سوى مفهوم المجهول المطلق وادراك
مطلق المجهول لا بد ان يكون في ان قبلة فيلزم الخلف اقول كل من هذين الايرادين سخيفان اما الاول فلا
فرق بين العام والخاص بين المطلق والمقيد الموقوف ههنا هو الثاني والمطلق ذاتي للمقيد لا محالة والمقيد
انضمامي لا كثر لان المقيد ليس الا المجهول المطلق وهو المشتق وقد صرحوا بان المشتق امر انشائي
وان كنهه لا تنافي ليس الا ما حصل في الذهن فالمتم ههنا في غير موضع واما الثاني فلا بد ان يستبعد حصول
مفهوم المجهول المطلق ومطلق المجهول كليهما في ان واحد وهو ان انتقال النفس من مرتبة العقل الطيب لا ينفك
فلا يلزم تقدم احدهما مطلق المجهول حتى يلزم خلاف المفروض لا يقال فيلزم مع توجه النفس الى شئئين في
ان واحد وهو ان ^{لأن} لا تنفك الا انهما ملتزم فافهم وان صرحوا بامتناع توجه النفس الى امرين في ان واحد
او امرين في ان اثنين لكن بقي بعد في حيز البطلان ولم يبق الا ان دليل قويا عليه فالحق القول بالمكان فذلك بل
بوقوعه لا ريب ان القوي الهندسية قال الاما ^{الاراضي} في المباحث المشترقة العقول ان تشبهنا بكونهم ياتوا به
بسلطان عظيم اذ غايته ما قالوا هو اننا نخرج من انفسنا اذا اقبلنا الى اذهاننا الى ادراك شئ تعذر في تلك الحالة
اكتفال الى ادراك شئ اخر وهذا هو الذي غيرهم عن الطريق المستقيم واما لهم عن النجس القوي وما فهموا
ان الادراك العقلي مغاير الادراك الخيالي حتى اذا قلنا الانسان ناطق اعتنا عقلنا بمفهوم هذه الالفاظ
وظهر في خيالنا امر مطابق في التخييل لهذه الالفاظ فاذا قلنا الناطق انسان فالعنى المفهوم عند العقل
لا يتقلب بخلاف الصواب الخيالية فما يشاهد ان القوة الخيالية لا تقوى على استحضار ما كثير واداه المفهوم

الجهول المطلق
الجهول المقيد
الجهول المطلق
الجهول المقيد

على
الامر العام في الاول
الامر الخاص في الثاني
منه

العقلية فليست كذلك انتهى وقال ايضا في كتابه المختص في المنطق والحكمة يمكن اجتماع التعقيلات الكثيرة
 اما التصورات فلا لانه لو لم يجمع ذلك لما صح التصديق اصلا لانه نسبة امر الى امر وهي لا تأتي الا مع
 تقطع او فساد التالي يدل على بطلان المقدم وايضا قد يتصور المركب بحد ذاته لا يتأتى الا بتصور جميع
 اجزائه دفعة واحدة واما في التصديقات فلا لانه لو امتنع اجتماعها لما حصل في الذهن الا مقدمة واحدة ابدا
 ولو كان لما فصلت النتيجة اصلا والذي يقال انما متى وجمعا الى اذ هاتنا الى معلوم امتنع منها التوجه
 الى معلوم اخر فاذا هو في الموضوع الى الخيال لا الى العقل الذي يتجسدا ذلك فيه انتهى وبالحكمة لا يمتنع توفيق النفس
 الى امرين في آن واحد على المذهب الاصح وان زعم خلافة كثير من الفلاسفة حتى رئيس صناعة الميزان
 مع جلالة قدره ورفعة ذكره وتلك تفتنت من ههنا ضعف الاستدلال الذي ذكره صاحب السلم في بحث
 المبادئ اللغوية من كتابه المسلم على امتناع مفهوم المشتد من انه لو جاز ذلك لزم توجب الذهن في
 ان واحدا الى النسبتين الملتصقتين تفصيلا ولا مرجح انتهى وتجه الضعف ظاهر فان بطلان اللازم ممنوع
 فافهم فانه من سواخر الوقت فظهر ان الايرادين المذكورين على جواب بعض الافاضل لا ينبغي ان يعنى اليهما
 بل الاول في رده ان يقال على سبيل التشقيق ما اذا احدث من حصول مفهوم مطلق المجمل ان اردت ان يحصل
 قبل حصول المجمل المطلق فيلزم خلاف المفروض على ما مر ان احدث انه يحصل في ان حصوله فيقول لا شك
 بالنسبة الى مفهوم المجمل المطلق وان لم يرد بالنسبة الى مفهوم مطلق ولعله ظاهر على من تدرب
 وسادسهما ان الشيء لا يكون معلوما بوجهه الا اذا لم يكن ذلك الوجه منافيا لكون الشيء معلوما فان كان
 منافيا لم يكن ذلك الشيء معلوما به اذ اعرفت هذا فقولنا ان اختيار الشق الثاني وهو ان عمرا مجهول مطلق
 ومفهوما صادق عليه لا يلزم منه كونه معلوما به حتى يلزم اجتماع الصدين فان هذا الوجه مناف
 لكونه معلوما فلا يحصل هو به ولا ينبغي عليك ما فيه فان الوجه الثاني لكونه معلوما بالعموم المجمل المطلق
 هو ما ان لا يكون صادقا عليه او يكون على الاول لم يبق وجهه له وليس كذلك عليه وعلى
 الثاني لا بد ان يعلم ذلك الشيء به وانكار ذلك حكم بحسب قولنا انما اقول انه اذا عرفت ذلك افهموا
 في ولو لم يمتنع ذلك انه مناف للمعلومية الاشياء فخر لا يحصل به شيء من الاشياء لكن لا هذا كونه
 جمعا بل لا حظ له امر بزيادة ولا فلا وجه لامتناعه فالجيب لم يبق بينهما فكانه لم يحصل ذلك الا حصل
 واما انفسيا منسبيا وجعله شيئا فينا وسابعها ان اختيار الشق الاول اي كونه مجهول معلوما بالنسبة
 بالنسبة الى مفهوم المجمل المطلق ولا استعجال في صدق هذين المفهومين عليه لانه معلوم بالذات
 على مطلق بالفرض وفيه ان كونه منافيا حصول مفهوم المجمل في نفس زيد وهو امر ممكن لا محالة في
 انفسيا منسبيا والمجهول المطلق في عن بحسب نفس الامر الواقعي وانما هي كونه ما اذا اراد
 ان يكون المطلق الحاصل قبل الكل ان اراد به المجهول في وقت من الاوقات ففقد ان يعمل معلوما

في بعض النسخ
 ابو علي بن سينا
 في كتابه

في كتابه

في كتابه

في كتابه

لزيد في المفهوم ما لا يلزم منه الا صدق المعلوماتية والجهولية في وقت ما فليس لاضيفه وان اراد
 المجهول المطلق ذلك او في زمان حصوله فلا معنى له لانه لا يصدق على شيء انه مجهول مطلق دائما
 واذ لم يوجد المعنوي له لم يكن شيء معلوما به فلا يكون المجهول المطلق ثابتا لغيره فلا يلزم اجتماع الضدين كذا
 قيل وحسنه بعض الناظرين في حواشي لواء الهدى ولا يخفى عليك ما فيه ايضا فان عدم وجود معنوي
 المجهول المطلق لا يفيد شيئا فانه اذا فرض ان عيسى ليس معلوما لزيد بالنسبة الى المفهوم المذكور ومن
 المفروض انه لم يحصل بوجه قبل ذلك فيصدق عليه في هذا الان مفهوم المجهول المطلق قطعا فيلزم ان يكون
 يقينا وتاسعها اننا لا نسلم وجود مرتبة العقل الهيولاني للنفس فلا يوجب ذلك ان يكون الادراك في
 اول كل ادراك قبله ادراك اخر فلا يلزم الاشكال اقول هذا المنع مخالف للعقل النقل فلا يصح
 اما مخالفته للعقل فلان ادراك النفس للجزئيات المادية ما دامت في هذه النشأة لا يكون الا بواسطة
 الحواس والالات كما يشهد به الفطرة السليمة ايضا وقد صرحوا به ايضا والحواس في اول ما ان الصبا
 غير متجهة للانطباع واخذ الصق من غيره فيعدم الادراك الحقيقى لها في ذلك الزمان لا محالة وهو المراد
 بالعقل الهيولاني واما للنقل فلا فهم صرحوا باجماعهم انه لا بد للنفس من هذه المرتبة سواء كانت حادثة
 او قديمة ومع قطع النظر عن ذلك كله نقول سلمنا انتفاء هذه المرتبة وعدم وجودها في الحقيقة فكما
 نقول لا شك في امكانها وهو مستلزم لا مكان وجود المحال وامكان المحال محال فكذلك المستلزم لا فساد
 الاشكال اعلان الكلام بعد تسليم هذه المرتبة كما ذهب اليه فاحتمال عدمها لا يضر بحدوث اجوبة تسعة
 كلها غير وشية وكذا نظائر ما ذكرنا ذلك قليل هذه الشبهة احق بان تسمى بالجذر الاصم والتقرير الا بكم
 لانه لا يسلم بالجواب القوي ولا ينطق به والقول الفيصل في هذا المقام انه ان ثبت امتناع علم
 النفس حين انتقاله من المرتبة المذكورة بالنظريات او لا اندفعت هذه الشبهة بان يقال هذا المحال
 انما نشأ من سائر ادراك المفهوم المذكور او لا وهو محال سواء كان بالذات او بالغير والمحال يستلزم المحال
 فلا يلزم المحال والاشكال فاعلم من اصلها مشكل فتأمل لعل الله يحدث بعد ذلك امر ايعوز الملائكة المتعالي
 ولا يتيسر من روح الله انه لا يتيسر من روح الله الا صاحب الضلال واعلم ان حاله بالحق لا يخفى
 بالرجال فانه من صناعات الجهال هذا ولقد استوحش القلم واختير القويوم السبت العاشر من شهر ربيع
 الاصح من شهر سنة ست وثمانين بعد الالف المائتين من هجرة سيدنا العرب الجهم عليه على ارض صلوة
 خالق الامم والمرجو من الناظرين فيه بعين السداد ان يذكر في كتابه عاء الخبير في المعاد لعل الله

المراد

المراد

2120

DUE DATE

19

15489

٢١٢٤

١٢٤٨٩

١٧٠

على الفلق في بحث الجبل الطاق

Date	No.	Date	No.